

السجود وضع ظاهر القدم لانه ليس محله لقوله صلى
الله عليه وسلم امرت ان اسجد على سبعة اعظم على
الجهة واليدين والركبتين واطراف القدمين متفق
عليه وهو اختيار الفقيه واهلنا في الجواز مع وضع
قدم واحدة ويشترط لصحة الركوع والسجود تقديم
الركوع على السجود كما يشترط تقديم القراءة على الركوع
لم يبق بعده قيام يصح به فرض القراءة ويشترط الرفع
من السجود الى قريبا للعود على الاصح عن الامام لانه بعد
بالساق بقرنه من القعود فتحقق السجدة بالعود بعد
البرا والافلا ذكر بعض المشايخ انه اذا ازيل جهته عن
الارض ثم اعادها جازت ولم يعلم له تصحيح وذكر القروى
انه قدر ما ينطلق عليه اسم الرفع وجعله شيخ الاسلام
اصح او ما يسميه الناظر افعا ويفترض العود الى السجود
لانا لسجود الثاني كالاول فرض باجماع الامة ولا يتحقق
كونه كالاول الا بوضع الاعضاء السبعة ولا يوجد التكرار
الا بعد فراغها كما زان في السجود الاول فيلزمه رجوعه
وضعه ليوجد التكرار وبه وردت السنة كان صلى الله
عليه وسلم انما سجد ورجع راسه من السجدة الاولى رفع
يديه من الارض ووضعها على تخديه وقال صلى الله عليه

وسلم صلوا كما رايتوني اصلي وقال صلى الله عليه وسلم
ان اليدين تسجدان كما يسجد الوهبة فاذا وضع احدكم وجهه
فليضعهما واذا رفعه فليرفعهما ومكة تكرر السجود قيل
تعبدى وقيل رغما للشيطان حيث لم يسجد مرة وقيل لما
امر الله بنى ادم بالسجود عندنا المشاق ورفع المسلمون
رؤسهم ونظروا الكفا ولم يسجدوا هروا سجدا ثانيا سكر
النعمة التوفيق وامثال الامر ويفترض القعود الا غير اجماع
العلماء وان اختلفوا في قدره والمفروض عندنا المجلس فترد
قراءة الشهد في الصحيح لحديث ابن مسعود رضى الله عنه
حين علمه الشهد اذا قلت هذا او فعلت هذا فقد قضيت
صلاتك ان شئت ان تقوم وان شئت ان تقعد فاقصد
علو تمام الصلاة به وما لا يتم الفرض الا به ففرض وضع
بعض مشايخنا ان المفروض في القعدة ما ياتي فيه بكلمة
الشهادتين فكان فرضا عمليا ويشترط تأخيرهما في القعود
الا غير عن الاركان لانه شرع لحتمها فيما وسجدة صلوية
تذكرها ويشترط لصحة الاركان وغيرها اذ هي مستقطا
فاذا ركع او قام او سجد نائم لم يعقد به وان طرافه العقم
صح بما قبله منه وفي القعدة الاضحية خلاف قال في ضية
المصلح والمعيد لها بطلت وفي جامع الفتاوى يعقد بها

وسلم